

سلسلة التأمّلات

الدروس المستفادة من التقييمات:

الدعم المُقدّم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال البيئة وإدارة الموارد الطبيعية للبلدان المنكوبة بالأزمات

مقدمة

تركز هذه الورقة على التدخلات المتعلقة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وهي واحدة من سلسلة من المنتجات المعرفية الصادرة عن مكتب التقييم المستقل وتركز على مجالات هامة من الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المنكوبة بالأزمات.

المنهجية

يُعدّ هذا التقييم بمثابة تقييم سريع للأدلة،¹ ويهدف إلى توفير توليفة من الأدلة التقييمية المنشورة على الموقع الشبكي [لمركز الموارد التقييمية](#) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى العقد الماضي. وشكّلت التقييمات القطرية والمواضيعية التي أجرتها المنظمة مصدراً هاماً، نظراً لاستقلاليتها ومصداقيتها العالية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى النظر في إجراء تقييمات لامركزية عالية الجودة بتكليف من المكاتب القطرية. وفي كل عملية استعراض، جرى التركيز على تحديد النتائج والاستنتاجات والتوصيات المتسقة التي تستخلص الدروس ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويسعى التحليل إلى تقديم رؤى عملية وحسنة التوقيت لدعم صانعي القرار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الاستجابة الفعّالة للأزمات. وهي ليست دراسة شاملة للمطبوعات العامة والمؤلفات العلمية المتعلقة بالدعم المقدم في أوقات الأزمات.

السياق

تركز هذه الورقة على التدخلات البيئية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياقات الأزمات، واستُخلصت الدروس المقدمة هنا من النتائج والاستنتاجات والتوصيات عبر مجموعة واسعة من التقييمات التي يجريها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرامجه وتدخلاته والمتعلقة بالحدّ من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية. وينبغي أخذ هذه المسائل الحاسمة في الاعتبار في أوقات تكتنفها اضطرابات اجتماعية واقتصادية عالمية نظراً للأثار المزدوجة الناجمة عن جائحة «كوفيد-19» وكوكبنا الآخذ في الاحترار.

إن حماية البيئة وإدارتها من أجل الحفاظ على صحة سكان العالم وسبل عيشهم يتطلبان اتخاذ إجراءات لدعم التنوع البيولوجي والموارد المائية، ويتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخبرةٍ طويلةٍ من خلال العمل مع الحكومات والهيئات الإقليمية ومجتمع أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً من أجل تنفيذ المشاريع والبرامج التي تتناول هذه القضايا. ويُعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رائداً في تقديم الخدمات البيئية على الصعيد العالمي وله مشاريع في 170 بلداً، كما أنّه إحدى الوكالات التنفيذية المؤسّسة لمرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة لا تتناول بعض الخدمات البيئية الهامة. وسيجري تسليط الضوء على الدروس المستفادة من العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التخلص من المواد المستفيدة للأوزون وإدارة الملوثات العضوية الثابتة والتخلص منها وكفاءة الطاقة في أوراق لاحقة.

لمحة سريعة – الدروس المستفادة

يتطلب بناء نظم فاعلة لإدارة الأزمات والتعافي منها اتباع نهج متكامل وهادف لتعزيز القدرات والمؤسسات	إن إشراك القطاع الخاص، مع إيلاء الاهتمام لمسألة تضارب المصالح، يخلقُ فرصةً لاستدامة التدخلات البنّية على المدى الطويل	تستفيد المشاريع البنّية من المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة في إدارة التوقعات والاستفادة من المعارف المحلية ودمج حقوق السكان المحليين وثقافتهم
تُعَد الاستفادة من الموارد والقدرات الوطنية والمحلية أمراً هاماً لنجاح إدارة مخاطر الكوارث وتدخلات التكيف مع تغير المناخ في سياقات الأزمات	يكتسي تبني نهج جنسانية مراعية للسياق وتعزيز قدرة المرأة على الصمود أهمية بالغة، لا سيما في أعقاب الأزمات	من المرجح أن تحقق برامج البيئة والموارد الطبيعية التي تتبنى نهج سلاسل القيمة، بما فيها ما ينطوي على مزايا السياحة البنّية، نتائج أكثر استدامة
	تتطلب معالجة القضايا البنّية العالمية والإقليمية نهجاً متعدد الأقطار ومتعدد القطاعات مصحوباً بمستوى عالٍ من التنسيق والإدارة	

الدروس المستفادة

1

تستفيد المشاريع البنّية من المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة في إدرة التوقعات والاستفادة من المعارف المحلية ودمج حقوق السكان المحليين وثقافتهم.

لطالما جرى التشديد على المشاركة الواسعة التي يضطلع بها أصحاب المصلحة في التدخلات البيئية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتبارها ركيزة أساسية لنجاح تلك التدخلات، بدءاً من المفهوم وحتى وضع اللامسات الأخيرة، من خلال مشاركة أصحاب المصلحة التي تتسم بحُسن الإدارة والتي لا تُعد بتحقيق نتائج أكثر مما هو في مقدورها.² وتشير الدروس المستفادة من التقييم في المناطق التي واجهت أزمات سابقة إلى أنه لا يزال ثمة مجال لتحقيق مزيد من التحسين في ما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة. وينبغي تبني المعارف التي تتمتع بها المجتمعات المحلية من أجل التصدي لتأثيرات تغير المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث وإدارة الموارد الطبيعية في التدخلات بُغية تعزيز الملكية وتحقيق النتائج (على سبيل المثال، بنغلاديش والصين وسوريا وإندونيسيا وتشاد).³ وشددت التقييمات على ضرورة مراعاة الأقليات العرقية وحقوق السكان الأصليين وثقافتهم ومعارفهم عند تصميم المشاريع البيئية وتنفيذها (الصين وغواتيمالا).⁴ ويُعدّ الدعم السياسي القوي والدعم الحكومي الرفيع المستوى، إلى جانب مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المحلي، أمراً جوهرياً، لا سيما في ضوء الحاجة إلى إجراء إصلاحات على صعيد السياسات (على سبيل المثال، العراق ومالي وغواتيمالا).⁵ وتتطوي المشاركة الفاعلة من قبل أصحاب المصلحة على مزايا متعددة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إيجاد مساحة لتطبيق نهج مرنة بُغية تحسين الاستجابة للاحتياجات والظروف المتعلقة بسياق البلد،⁶ وكذلك من أجل تسهيل التنفيذ حتى في حالات عدم الاستقرار والنظم الإيكولوجية الهشة (مالي).⁷ وبشكل عام، فمن خلال تقييمات متعددة تأكدت الحاجة إلى المشاركة القوية من قبل أصحاب المصلحة في تعزيز الملكية الوطنية/المحلية والاستدامة الطويلة الأجل لتدخلات المشاريع (الفلبين والعراق وبوركينا فاسو وهايتي ومالي وموزامبيق وغيرها).⁸

إن إشراك القطاع الخاص، مع إيلاء الاهتمام لمسألة تضارب المصالح، يخلق فرصة لاستدامة التدخلات البيئية على المدى الطويل.

يضطلع القطاع الخاص بدور حيوي في ضمان استدامة التدخلات البيئية على المدى الطويل (على سبيل المثال، الصين وتيمور ليشتي وغواتيمالا، مشاريع النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية⁹ وغيرها). وفي غواتيمالا، سلطت تقييم الضوء على مشاركة القطاع الخاص في أحد برامج السياحة البيئية الذي يهدف إلى تعزيز فرص استدامة الإجراءات التي شرع القطاع الخاص في تنفيذها على صعيد الممارسة العملية ويكون أقل تأثراً بالتغيرات السياسية.¹⁰ وفي الصين، ساعدت الشراكة مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك المعتمدة منها تجارياً على المياه النقية، في الاستفادة من التمويلات الموجهة لأغراض حفظ التنوع البيولوجي والتنمية الاجتماعية اللازمة لضمان استدامة المشاريع في سياق عالمي تواجه فيه مشاريع حفظ التنوع البيولوجي في معظم الأحيان أزمة مالية في أعقاب توقف التمويل الخارجي.¹¹ وسلط تقييم أجري في تيمور ليشتي الضوء على أهمية تعزيز القدرات التقنية والتشغيلية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع الحكومة بُغية الانتقال تدريجياً من تنفيذ المشاريع خارجياً إلى مسؤوليات التنفيذ على الصعيد الوطني.¹² وقد تترتب عن مشاركة القطاع الخاص آثارٌ سلبية محتملة مرتبطة بتضارب المصالح (على سبيل المثال، البوسنة والهرسك)¹³ والتي تتطلب تحليلاً وإدارة دقيقة.

يتطلب بناء أنظمة فعالة لإدارة الأزمات والتعافي نهجاً متكاملاً وهدافاً لتعزيز القوت وتعزيز المؤسسات مع الاهتمام باستدامة هذه المصالح المكتسبة على المدى الطويل.

يتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخبرة واسعة في تنفيذ مشاريع إدارة النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية في المناطق المعرضة للأزمات والتي تركز على بناء القدرات المؤسسية والفردية وعادة ما يجري دعمها من خلال أنشطة توعية وتقييم واسعة النطاق (على سبيل المثال، بوركينا فاسو ومالي وغواتيمالا وموزامبيق وهندوراس، وغيرها).¹⁴ وتشمل الأمثلة في مناطق ما بعد الأزمات بناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية التي تضطلع بالمسؤولية عن الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود (بوركينا فاسو وغواتيمالا وموزامبيق)¹⁵ وإدارة المعلومات المتعلقة بالظواهر المناخية وتحليلها - مثل الفيضانات والجفاف - (مالي ونيبال وتيمور-ليشتي).¹⁶ وسلطت التجربة من جنوب السودان¹⁷ الضوء على أهمية تكيف بناء القدرات مع القدرات الحالية. وتُظهر التجربة أيضاً أن التدريب التقني الهادف يُعدّ أمراً حاسماً في مجالات مثل تقييمات احتياجات ما بعد الكوارث،¹⁸ والرصد والإنفاذ في مجال البيئة (فلسطين والفلبين)،¹⁹ وصيانة الآبار (جنوب السودان)²⁰ وإدارة النفايات الخطرة (هندوراس).²¹ ومن المفيد استكمال بناء القدرات التقنية من خلال التدريب المركز بهدف المساعدة في ترجمة "العلوم إلى سياسات عملية" (الفلبين)²² وتعزيز قدرة المشاركين في اتخاذ القرارات (مالي) من أفراد ومؤسسات.²³ أظهرت التجربة من سري لانكا²⁴ وبوركينا فاسو²⁵ أيضاً أن بناء القدرات لا يمكن أن يقتصر على التدريب والمساعدة التقنية وأنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتطوير أنظمة مؤاتية وقدرات مؤسسية مناسبة. وفي بوركينا فاسو، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز قدرات المجلس الوطني للإغاثة في حالات الطوارئ، غير أن عدم وجود آليات لتقييم مستوى تطبيق تقنيات إدارة الكوارث حال دون تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة الكوارث في البلاد، الأمر الذي يدل على ضعف القدرة على استيعاب تلك الآليات.²⁶ ويُعد تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية بمثابة ظروف مؤاتية من أجل استدامة تدخلات المشاريع ونتائجها على المدى الطويل.

من المرجح أن تحقق وامج إدارة البيئة والموارد الطبيعية التي تتبنى نهج سلاسل القيمة، بما في ذلك ما ينطوي منها على زيادة السياحة البيئية واداع، عدم المسألة الاجتماعية والاقتصادية، نتائج أكثر استدامة.

تكتسي أنشطة سبل كسب العيش في تدخلات إدارة الموارد البيئية والطبيعية أهمية بالغة في عدّة سياقات ويمكن أن تساعد في تغيير الممارسات وتحقيق النتائج (على سبيل المثال، هايتي وأفغانستان وإثيوبيا).²⁷ وقد نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع متعددة في مناطق ما بعد الأزمات جرى خلالها دمج تحسين البيئة وسبل كسب العيش بشكل وثيق. قد أكدت الدروس المستفادة من هايتي²⁸ على أهمية خلق فرص العمل المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية. وفي إثيوبيا، أبرز تقييم أن سبل كسب العيش البديلة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من برامج حفظ التنوع الإيكولوجي بُغية توفير الأساس لتقييم الممارسات التقليدية غير المستدامة (قطع خشب الوقود وإنتاج الفحم والضغط التي تفرضها المراعي المفتوحة على مستجمعات المياه، وما إلى

ذلك). ولوحظ أنه في الأماكن التي تُفرض فيها قيود على استغلال الأراضي ولا يتوفر فيها دعم لسبل كسب العيش تنتقل بعض الممارسات المقيدة إلى المناطق المجاورة.²⁹

بالإضافة إلى ذلك، أظهر مثال من إريتريا أن زيادة الإنتاجية ينبغي أن تتزامن مع تحسين مكونات التسويق³⁰ والتي جرى تحديدها أيضاً باعتبارها بالغة الأهمية في سياقات أخرى (على سبيل المثال، بوركينافاسو).³¹ وفي موزامبيق،³² يؤدي نقص سلاسل القيمة المناسبة في مبادرات التنمية المجتمعية إلى تهديد قدرتها على توليد الدخل وتعزيز الأمن الغذائي. ويحظى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً بخبرة في دعم تنمية السياحة باعتبارها مصدراً بديلاً لسبل كسب العيش بالنسبة إلى المجتمعات المحلية من خلال مشاريع حفظ التنوع البيولوجي (مصر وناميبيا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وكينيا وأوغندا، وغيرها).³³ وفي أوغندا، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة محلية هي جمعية كيبالي للتنمية الريفية والبيئية من أجل تطوير مشروع السياحة البيئية حول المنطقة المحمية وتوليد الدخل الذي أتاح للمجتمعات المحلية بناء المدارس ودعم العلماء وتنفيذ مشاريع أخرى.³⁴ وأبرز التقييم أن الوضع الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي يؤثر على مدى استعادة المجموعات المختلفة من فرص سبل كسب العيش البديلة. ويميل الأفراد الذين يتمتعون بمكانة اقتصادية أعلى ومستوى تعليمي أعلى إلى أن يكونوا في وضع أفضل لاستغلال الفرص بالمقارنة مع غيرهم. كما كان أفراد المجتمعات المحلية الذين استفادوا من الدعم الذي قدمه مرفق البيئة العالمية وتدخلات المانحين الآخرين قادرين على الاستفادة من هذا الدعم في مشاريعهم السياحية، في حين لم يتمكن أفراد المجتمعات المحلية الذين لا يتوافر لديهم أي موارد أولية من الاستفادة من تدفق السياحة.³⁵ وعلى الرغم من أن السياحة تشكل مصدراً بديلاً لسبل كسب العيش بالنسبة إلى المجتمعات المحلية، إلا أنها تتطلب إدارة رفيعة المستوى بُعِيَة ضمان متابعة هدف حفظ التنوع البيولوجي.³⁶

وكما لوحظ في نيبال،³⁷ لا تحقق جميع تدخلات سبل كسب العيش مزايا حفظ التنوع البيولوجي. وينبغي أيضاً مراعاة عدم المبالغة في تقدير المزايا المترتبة عن برامج سبل كسب العيش البديلة على نطاق المجتمع المحلي في ما يتعلق بالحد من الضغط المفروض على موارد النظم الإيكولوجية³⁸ إذ يساهم نقص الفرص الاقتصادية المتاحة أمام المجتمعات المحلية والمجموعات والتي تخلف أنشطتها تأثيراً سلبياً على البيئة في الاستغلال غير القانوني المستمر للموارد الطبيعية (تصاد).³⁹ وعلى صعيد أنشطة سبل كسب العيش، أظهرت التجربة من النيجر⁴⁰ أن الدعم العيني المقدم لتطوير الأنشطة الاقتصادية في قطاع البيئة أثبت أنه أكثر فاعلية من الدعم المالي في بعض الحالات. وفي ما يتعلق باستدامة تدخلات سبل كسب العيش، ينبغي إيلاء الاهتمام للتوقعات التي تتولد في المجتمعات المحلية بشأن الفوائد الاقتصادية والبيئية المحتملة.

يكتسي تبني نهج جنسانية مراعية للسياق وتعزيز قوة المرأة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية التي تلحق بالنظم الإيكولوجية أهمية بالغة لنجاح الواجبات البيئية، لا سيما في أعقاب الأزمات.

تُعد المساواة بين الجنسين مسألة جوهرية في قطاع البيئة، حيث إن المرأة لا تزال الأكثر تضرراً من الظواهر المناخية والكوارث. ويتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بخبرة واسعة من خلال المشاريع التي تربط بين البيئة والنوع الاجتماعي، بما في ذلك في المناطق المنكوبة بالأزمات. ويوجّه كثير من هذا العمل نحو تحسين نوعية الحياة وفرص سبل كسب العيش من خلال تعزيز قدرة المرأة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية التي تلحق بالنظم الإيكولوجية. وغير مشروع سبل كسب العيش القادرة على مواجهة مخاطر الكوارث التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موزامبيق⁴¹ حياة السكان المستهدفين من خلال تمكين فئات المجتمع المحلي، ولا سيما النساء، من خلال المشاركة النشطة في المشروع مثل لجان إدارة مخاطر الكوارث والزراعة وتربية الماشية الصغيرة. وأظهرت التجربة أن مشاركة المرأة ينبغي أن تتكيف مع السياق. وفي مشروع نفذته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان،⁴² لم يُسمح للنساء في المناطق النائية بمقابلة موظفي المشروع. وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكيف استراتيجيته من خلال تدريب النساء على تدريب النساء الأخريات في المناطق النائية ووجد أن النساء بشكل عام أظهرن مسؤولية أكبر في الأنشطة المُدرة للدخل مقارنة بالرجال. وبُعِيَة تحقيق النتائج، ينبغي تحديد النساء باعتبارهن مستفيدات مباشرات (إريتريا، نيبال).⁴³ وفي النيجر⁴⁴ شددت الدروس المستفادة من التقييم على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في عملية اتخاذ القرارات وليس فقط على صعيد المشاركة في الأنشطة. وفي غواتيمالا⁴⁵ ساعد النجاح في دمج الجوانب الجنسانية في التدخلات على الصعيدين المحلي والمؤسسي في رصد تنفيذ السياسة البيئية الوطنية للمساواة بين الجنسين وإعداد دورة تدريبية تتضمن إدراج الاعتبارات الجنسانية لأغراض الإدارة المستدامة للغابات. ومن خلال هذا العمل نُقلت رسائل هامة حول دور المرأة والرجل في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

يملك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرة واسعة في التصدي للمساءل البيئية في المناطق المعرضة للأزمات (على سبيل المثال، **بوركينافاسو** و**بنغلاديش** و**موزمبيق** و**إندونيسيا** و**نيبال** و**سري لانكا** و**الفلبين** و**الصومال** و**مالي** و**النيجر**).⁴⁶ ويركز الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكومات في مجال إدارة مخاطر الكوارث على السياسات والدعم التشريعي وخطط إدارة مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني.⁴⁷ ويتضمن هذا الدعم توفير الأطر والآليات التشغيلية (مثل نظم الإنذار المبكر وآليات جمع البيانات المتعلقة بالمناخ ونشرها) في بلدان كثيرة بما في ذلك **أفغانستان** و**بنغلاديش** و**بوركينافاسو** و**مقدونيا الشمالية** و**النيجر** و**مالي**، وغيرها.⁴⁸ ووجدت أمثلة ناجحة في البلدان التي تمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيها من الاستفادة من الموارد التقنية المتاحة والقدرات المحلية لأغراض التكيف. وفي **مقدونيا الشمالية**⁴⁹ عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع كلية علوم الحاسوب في جامعة سكوبيه على تطوير تطبيق للهاتف النقال يهدف إلى تزويد المواطنين بمعلومات آنية عن الكوارث الطبيعية (الفيضانات والجفاف). وجرى تكرار هذا التطبيق في **كوسوفو**⁵⁰ ويُعد بمثابة منصة إقليمية لإدارة المخاطر. وفي **مالي**⁵¹ صممت هيئة الأرصاد الجوية مقياساً مطار منخفض التقنية بالتعاون مع المصنّعين المحليين إلى جانب تدريب المزارعين المحليين على قراءة بيانات هطول الأمطار وتسجيلها. وجرى تقييم هذه التجارب باعتبارها ناجحة. وأشار أحد الدروس المستفادة الهامة في **النيجر**⁵² حيث استُعرض فيها استخدام الهواتف النقالة من أجل جمع معلومات عن بيانات الطقس، إلى أن أمية المزارعين الذين يراقبون مقياس الأمطار شكلت عائقاً وكان ضعف التغطية الهاتفية في بعض مناطق التدخل الخاصة بالمشروع عنصر تقييد رئيسي أيضاً. وفي **بوركينافاسو**⁵³ ساهم عدم التنسيق مع الشركاء في فشل الجهود المتخذة لوضع آلية فاعلة تهدف إلى جمع المعلومات المناخية ونشرها للفئات الأكثر ضعفاً.

وعلاوة على ذلك، ينبغي التعامل مع الحد من مخاطر الكوارث باعتبارها مسألة شاملة في البرامج الإنمائية (الفلبين).⁵⁴ ويتطلب ذلك تنسيقاً وثيقاً مع برامج الحد من الفقر وبرنامج البيئة وإقامة شراكات جديدة مع مختلف الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة.⁵⁵

ما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع بالمسؤولية عن مشاريع متعددة عالمية وإقليمية وعاورة للحدود تتصدى للمشاكل البيئية بما في ذلك مشاريع هيئة المياه الدولية التابعة لمرفق البيئة العالمية. وقد أقرّ (بنغلاديش)⁵⁶ بأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضطلع بدور هام في تعزيز التعاون الإقليمي في برامج إدارة البيئة والكوارث. وتتطلب المشاريع البيئية نهجاً متعددة التخصصات/متعددة القطاعات (تشاد ومالي والنيجر و**غواتيمالا**).⁵⁷ وينبغي دمج التعاون بين الوزارات في السياسات المتعددة القطاعات (لحفاظ على القدرة على الصمود/سبل كسب العيش) (هايتي).⁵⁸ وتتيح المشاريع الإقليمية، ولا سيما المتعلقة منها بالموارد المائية العابرة للحدود أو المشتركة، مزايا للبلدان بُغية التصدي بشكل مشترك للمشاكل المشتركة داخل الأنهار/البحيرات والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة والمياه الجوفية (خزانات المياه الجوفية). وساعدت مشاريع الأنهار في تعزيز الهيئات الإقليمية للتصدي للتلوث والفيضانات/حالات الجفاف (مثل نهر الدانوب ونهر الأمازون). وفي النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، تعمل بلدان متعددة (بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية)⁵⁹ على الحد من الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بهدف تقليل الضغط على الموارد الطبيعية الحية (على سبيل المثال، مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بحار شرق آسيا - الشراكات من أجل إدارة البيئة في بحار شرق آسيا⁶⁰ والبحر الكاريبي⁶¹) وإنشاء آليات تنسيق بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة. حدد مشروع الشراكات من أجل إدارة البيئة في بحار شرق آسيا الدروس الرئيسية المستفادة من التنفيذ بما في ذلك: الشراكات الشاملة والمتعددة المستويات؛ والمشاركة النشطة لأصحاب المصلحة من خلال آليات الحوافز المناسبة؛ ودعم الإدارة القائمة على العلم، وما إلى ذلك. وسعت البلدان الأربعة (تشاد ومصر وليبيا والسودان) المعتمدة على الموارد المائية "الخفية" في مشروع الخزان الجوفي النوبي (مياه جوفية غير متجددة)، إلى تعزيز "هيئة مشتركة" لإدارة الموارد، بيد أنها أقرت بضرورة بذل مزيد من الجهود بُغية إنشاء آلية تنسيق. وأظهر المشروع النوبي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية⁶² أن تطوير نموذج

خزان جوفي كان بمثابة أداة مفيدة لمضافرة جهود البلدان. وقد أدى ذلك إلى اتفاق البلدان على البيانات والنُهُج العلمية التي يمكن أن تقلل من النزاعات الإدارية بين البلدان التي تتشارك في الموارد المائية.

تُعد إدارة المشاريع الإقليمية أكثر تعقيداً⁶³ بالضرورة وينبغي دعم إدارة المشاريع العابرة للحدود بـموارد مالية كافية بما يسمح بالإدارة والتنظيم المناسبين.⁶⁴ ويمكن أن تستغرق مشاريع المياه العابرة للحدود القابلة للتطبيق عقوداً إلى حين إعداد الهياكل والسياسات والممارسات اللازمة.⁶⁵ وتنهض التدخلات الإقليمية والعابرة للحدود، التي تتصدى للمسائل المعقدة، بدورٍ واضحٍ في مساعدة البلدان على مضافرة الجهود معاً من أجل الحدّ من التوتر بهدف التصدي لمشاكل إدارة النُظم الإيكولوجية والموارد.

المراجع

- ¹ يُشير مفهوم «التقييم السريع للأدلة» إلى العملية التي يجري فيها تجميع معلومات ومعارف من مصادر مختلفة لإثراء المناقشات والقرارات السياسية العاجلة بشأن مسائل محدّدة. ومثل المراجعات المنهجية المعروفة، تعمل «التقييمات السريعة للأدلة» على توليف نتائج الدراسات الفردية التي تتبّع برونوكولاً معيارياً ولكنها لا تحلل المؤلفات الكاملة حول موضوع ما: تقدّم «التقييمات السريعة للأدلة» تنازلات في ما يتعلق باتّساع البحث وعمقه وشموليته من أجل تحقيق نتائج أسرع.
- ² [توسيع وتعزيز نظام المناطق المحمية في مالي 2018؛ تقييم نهائي: حفظ التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام في المناطق المحمية الساحلية والبحرية 2018.](#)
- ³ [تقييم نهائي لمرفق البيئة العالمية - إدارة التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية والأراضي الرطبة في كوكس بازار وهاكالوكي هاور 2012؛ تقييم نهائي لمشروع المناطق المحمية في تشينغهاي 2017؛ تقييم نهائي لمشروع حفظ التنوع البيولوجي وإدارة المناطق المحمية 2014؛ 00068398 التخطيط الاستراتيجي والعمل على التكيف مع تغير المناخ، تقييم نهائي لمرفق البيئة العالمية 2019؛ حفظ التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام في موين-تشاري 2016.](#)
- ⁴ [تقييم نهائي للدفع مقابل خدمات مستجمعات المياه في حوض نهر تشيشوي 2019؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في غواتيمالا 2018.](#)
- ⁵ [تقييم نهائي لتحفيز مشروع استغلال الطاقة الشمسية الكهروضوئية 2020؛ مشروع حول الإدارة المستدامة للغابات والمزايا البيئية العالمية المتعددة 2018.](#)
- ⁶ [تقييم نهائي لمشروع إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات الحدّ من مخاطر الكوارث وأدواتها في أمريكا الوسطى 2015.](#)
- ⁷ [تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود تجاهه في القطاع الزراعي في مالي 2017.](#)
- ⁸ [المشروع المناخي توين فينكس - تقييم نهائي لمشروع القدرة على الصمود والتأهب للتنمية الشاملة 2019؛ تقييم نهائي لتحفيز مشروع استغلال الطاقة الشمسية الكهروضوئية 2020؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في بوركينا فاسو 2019؛ تقييم نهائي لمشروع استعادة الموارد الطبيعية العابرة للحدود وإدارتها: المرحلة الأولى لمستجمعات المياه في نهري دجيون وبنرناليس 2014؛ تقييم نهائي لمشروع صناديق المناخ في كيتا 2020؛ توسيع نظام المناطق المحمية وتعزيزه في مالي 2018؛ تقييم نهائي: تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود تجاهه في القطاع الزراعي في مالي 2016؛ البرنامج المشترك بشأن التعميم البيئي والتكيف مع تغير المناخ في موزامبيق - تقييم نهائي 2012.](#)
- ⁹ [تقييم نهائي لمشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير لمجرى تيار أجولهااس والتيار الصومالي 2013.](#)
- ¹⁰ [تقرير تقييم نهائي حول تعزيز السياحة البيئية بغيّة تعزيز الاستدامة المالية لنظام المناطق المحمية في غواتيمالا 2017.](#)
- ¹¹ [تقييم نهائي للدفع مقابل خدمات مستجمعات المياه في حوض نهر تشيشوي 2019.](#)
- ¹² [تقييم البرامج القطرية المستقلة: تيمور ليشتي 2018.](#)
- ¹³ [تعميم حفظ أراضي الكارست الخثيّة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية 2013.](#)
- ¹⁴ [تقييمات البرامج القطرية المستقلة في بوركينا فاسو 2019؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في مالي 2019؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في غواتيمالا 2018؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في موزامبيق 2019؛ تقييم نهائي لمشروع تنفيذ سياسة التعافي المبكر 2013.](#)
- ¹⁵ [تقييمات البرامج القطرية المستقلة في بوركينا فاسو 2019؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في مالي 2019؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في غواتيمالا 2018؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في موزامبيق.](#)
- ¹⁶ [تقييم نهائي: تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود تجاهه في القطاع الزراعي في مالي 2016؛ حفظ الأراضي الرطبة واستغلالها على نحو مستدام في نيبال 2013؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في تيمور ليشتي 2018.](#)
- ¹⁷ [الجولة الثالثة من صندوق إنعاش جنوب السودان: تقييم نتائج برامج الأمم المتحدة المشتركة لتحقيق الاستقرار 2015.](#)
- ¹⁸ [المشروع الأول لإطلاق تقييم احتياجات ما بعد الكوارث 2016](#)
- ¹⁹ [تعزيز الوظائف التنظيمية لهيئة جودة البيئة 2014؛ تقييم نهائي لقطاع الأسماك الشديدة الارتحال في مشروع بحار غرب المحيط الهادئ وشرق آسيا 2019.](#)
- ²⁰ [الجولة الثالثة من صندوق إنعاش جنوب السودان: تقييم نتائج برامج الأمم المتحدة المشتركة لتحقيق الاستقرار 2015.](#)

- 21 [تقييم نهائي: تعزيز قدرات الإدارة الوطنية وتقليل انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة في هندوراس 2015.](#)
- 22 [تقييم نهائي لإدارة مصائد الأسماك في غرب المحيط الهادئ 2013.](#)
- 23 [تقييم نهائي: تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود تجاهه في القطاع الزراعي في مالي 2016.](#)
- 24 [تقييم نتائج التنمية في سري لانكا 2012.](#)
- 25 [تقييمات البرامج القطرية المستقلة في بوركينا فاسو 2019.](#)
- 26 [تقييمات البرامج القطرية المستقلة في بوركينا فاسو 2019.](#)
- 27 [تقييم نهائي لمشروع: "تهيئة نماذج متكاملة للمناطق المحمية وإدارتها على نحو مشترك في أفغانستان 2019"؛ تقييم نهائي لمشروع: استعادة الموارد الطبيعية العابرة للحدود وإدارتها: المرحلة الأولى لمستجمعات المياه في نهري دجبون ويدرنايس 2014؛ تقييم نهائي لتعميم الحوافز لحفظ التنوع البيولوجي في استراتيجية الاقتصاد الأخضر القادر على التكيف مع تغير المناخ لإثيوبيا 2019.](#)
- 28 [تقييم نهائي لمشروع: استعادة الموارد الطبيعية العابرة للحدود وإدارتها: المرحلة الأولى لمستجمعات المياه في نهري دجبون ويدرنايس 2014.](#)
- 29 [تقييم نهائي لتعميم الحوافز لحفظ التنوع البيولوجي في استراتيجية الاقتصاد الأخضر القادر على التكيف مع تغير المناخ لإثيوبيا 2019.](#)
- 30 [برنامج التكيف مع تغير المناخ في مجالي المياه والزراعة في منطقة أنسبيا 2019.](#)
- 31 [تقييمات البرامج القطرية المستقلة في بوركينا فاسو 2019.](#)
- 32 [تقييمات البرامج القطرية المستقلة في موزامبيق 2019.](#)
- 33 [تقييم نتائج التنمية في مصر 2012؛ تقييم نتائج التنمية في ناميبيا 2017؛ مبادرة التنوع البيولوجي في مجرى أجولهااس \(مشروع رقم: 14684 و 69904 2010؛ تقييم نتائج التنمية في تنزانيا 2015؛ تقييم نتائج التنمية في كينيا 2013.](#)
- 34 [تقييم تأثير الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمية للمناطق المحمية ونظم المناطق المحمية 2016.](#)
- 35 [تقييم تأثير الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمية للمناطق المحمية ونظم المناطق المحمية 2016.](#)
- 36 [تقييم تأثير الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمية للمناطق المحمية ونظم المناطق المحمية 2016.](#)
- 37 [تهيئة المساحات الطبيعية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة تيراي المنخفضة ومناطق جبال الهيمالايا الشرقية في نيبال 2013.](#)
- 38 [برنامج عمل النظم الإيكولوجية لبحار آرافورا وتيمور 2014.](#)
- 39 [حفظ التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام في مودن-تشاري 2016.](#)
- 40 [تقييم نهائي لمشروع "توسيع نطاق تكيف المجتمعات المحلية في النيجر" 2019.](#)
- 41 [تقييم نهائي لمشروع تعافي سبل كسب العيش القادرة على مواجهة مخاطر الكوارث 2016.](#)
- 42 [تقييم نهائي لمشروع "تعزيز قدرة خيارات سبل كسب العيش على الصمود في المجتمعات الريفية الأفغانية" 2019.](#)
- 43 [تقييم النتائج النهائية للاستدامة البيئية ضمن خطة عمل البرنامج القطري في إريتريا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي \(2013-2016\) 2017؛ برنامج الدعم الخاص بتغيير المناخ في نيبال: تقييم نهائي 2020.](#)
- 44 [تقييم الإدارة المشتركة المستدامة للموارد الطبيعية لمشروع حظيرة إير-تينييري 2013.](#)
- 45 [مشروع حول الإدارة المستدامة للغابات والمزايا البيئية العالمية المتعددة 2018.](#)
- 46 [تقييم نتائج التنمية في بنغلاديش 2011؛ تقييم نهائي: التعافي والقدرة على الصمود في مجتمعات مختارة متضررة من إعصار يولاندا في فيساياس 2018؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في الصومال 2019.](#)
- 47 [تقييم آليات تمويل منع الأزمات والتعافي منها 2014.](#)
- 48 [تقييمات البرامج القطرية المستقلة في أفغانستان 2019؛ تقييمات البرامج القطرية المستقلة في بوركينا فاسو 2019؛ تقييم مبادرة "المعرفة والابتكار في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة 2013/2012" 2014؛ تقييم نهائي: تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود تجاهه في القطاع الزراعي في مالي 2016؛ برنامج الإجراءات الوطنية للتكيف مع التغييرات المناخية في القطاعات الزراعية 2016.](#)
- 49 [تقييم مبادرة "المعرفة والابتكار في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة 2013/2012" 2014.](#)
- 50 [أشير إلى ذلك في سياق قرار مجلس الأمن رقم 1244 \(1999\)](#)
- 51 [تقييم نهائي: تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود تجاهه في القطاع الزراعي في مالي 2016.](#)
- 52 [برنامج الإجراءات الوطنية للتكيف مع التغييرات المناخية في القطاعات الزراعية 2016.](#)
- 53 [تقييمات البرامج القطرية المستقلة في بوركينا فاسو 2019.](#)

- 54 [تقييم نهائي: التعافي والقدرة على الصمود في مجتمعات مختارة متضررة من إعصار يولاندا في فيساياس 2018.](#)
- 55 [تقييم مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع الكوارث والتعافي منها 2010.](#)
- 56 [تقييم نتائج التنمية في بنغلاديش 2011.](#)
- 57 [حفظ التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام في موبن-تشاري 2016؛ تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود تجاهه في القطاع الزراعي في مالي 2017؛ تقييم نهائي لمشروع «توسيع نطاق تكيف المجتمعات المحلية في النيجر» 2019؛ قدرة المساحات الطبيعية المنتجة على مواجهة تغير المناخ وتعزيز الشبكات الاجتماعية والاقتصادية في غواتيمالا 2018.](#)
- 58 [تقييم نهائي لمشروع "تعزيز قدرات تكيف المجتمعات الساحلية في هايتي مع تغير المناخ" 2017.](#)
- 59 [الدول الجزرية الصغيرة النامية](#)
- 60 [تقييم الأداء "بناء الشراكات من أجل إدارة البيئة في بحار شرق آسيا" 2016.](#)
- 61 [الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة للنظم البيئية البحرية الكبيرة في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المجاورة 2013.](#)
- 62 [وضع برنامج عمل للإدارة المتكاملة للخزان الجوفي النوبي المشترك 2012.](#)
- 63 [تقييم نهائي لمشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير لمجرى تيار أجولهايس والتيار الصومالي 2013.](#)
- 64 [PIMS 2272 IW FSP: الحد من التدهور العابر للحدود في حوض نهر كورا-أراس 2014.](#)
- 65 [الحد من الاستخدامات المتضاربة للمياه في مستجمعات المياه في نهر أرتيبونيت من خلال وضع وتبني برنامج عمل استراتيجي ذي مجالات تركيز متعددة 2016.](#)

نبذة عن مكتب التقييم المستقل

يُقدّم مكتب التقييم المستقل، من خلال توليد أدلة موضوعية، الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق قدر أكبر من المساءلة وتسهيل تحسين الدروس المستفادة من التجارب. ويعمل مكتب التقييم المستقل على تعزيز الفاعلية الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقييماته البرنامجية والموضوعية ويساهم في الشفافية التنظيمية.

حول سلسلة التأمّلات

تبحث سلسلة التأمّلات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل في التقييمات السابقة وتستخلص الدروس المستفادة من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع برامجهم. وتعمل على تعبئة المعرفة التقييمية لتوفير رؤى قيّمة لتحسين عملية صنع القرار وتحسين النتائج الإنمائية. وتسلط هذه الطبعة الضوء على الدروس المستفادة من تقييمات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الأزمات.